السلسلة بين مطرقة ... (تتمة ص1)

هو الوزير السابق والنائب مروان حمادة الذي اقترح فك الارتباط بين قضيتي «الجديد» و«الأخبار»، واختيار الحلقة الأضعف برأيه ميداناً للمواجهة، خصوصاً أنّ قراراً بعدم المثول لم يصدر عن شبكة أمان تحمي الإعلام لرفض الانصياع لدعوة المحكمة، فكان المسعى على لسان حمادة وعبر رئيس الجمهورية بالدعوة إلى التريّث في قضية «الجديد» وإيجاد فوارق قانونية في الملفين تولى التمهيد لها حمادة في تصريح له أمام عدسات الكاميرات، عن أنّ القضيتين مختلفتان، وأن قناة «الجديد» ليست موضعاً للمطالبة فهي لم تنشر الأسماء كاملة ولم تبث الصور واضحة، وعندما تحدث حمادة بلغة الخبير القضائي بانت القطبة المخفية.

استحقاقات داخلية داهمة

في ظل هذه الأجواء، يشهد هذا الأسبوع اعتباراً من اليوم ثلاثة استحقاقات كبيرة، الأول يتمثّل ببدء المحكمة الدولية اليوم محاكمة الحقيقة وحرية الإعلام والتعبير من خلال مثول قناة «الجديد» ممثلة بنائب مدير إدارة «الجديد» كرمى خياط وإعلان جريدة «الأخبار» أن رئيس تحريرها ابراهيم الأمين لن يحضر الجلسة. ويوم غد بالجلسة التشريعية العامة التي ستبحث ملف سلسلة الرتب والرواتب بالتوازي مع تصعيد نقابي غير مسبوق تنفذه هيئة التنسيق بإضراب عام وتظاهرة حاشدة. ويوم الخميس جلسة مجلس النواب لانتخاب رئيس للجمهورية وسط معطيات لا تؤشر إلى حصول أي جديد في هذه الجلسة، بل سيتكرر مشهد عدم اكتمال النصاب ما سيفتح الباب واسعاً أمام حصول الفراغ في رئاسة الجمهورية.

خرق مزدوج للاحتلال «الإسرائيلي»

ووسط هذه الاستحقاقات، شهدت منطقة الناقورة خرقاً مزدوجاً هو الأخطر منذ فترة طويلة، تقوم به قوات الاحتلال «الإسرائيلي» في اعتداء مبرمج على لبنان، بينما الصمت يلف فريق 14 آذار الذي يدّعي الدفاع عن سيادة لبنان واستقلاله.

فقد أقدمت قوات الاحتلال على خرق بحري وبري مزدوج في الناقورة، تمثّل الأول بخرق بحريّة الاحتلال لخط الحدود المائي في رأس الناقورة من خلال تبديل مواقع الطفافات الطائشة التي تعتبر نقطة اعتلام للخط المائي ودفعتها لأكثر من 20 متراً باتجاه المياه اللبنانية، وقد تحرك الجيش اللبناني بسرعة لمجابهة هذا الخرق حيث أرسل أحد زوارقه البحرية باتجاه المنطقة التي يعمل فيها جنود العدو. ومع اقتراب الزوارق من القوة البحرية الصهيونية سارعت الأخيرة إلى الابتعاد عن المنطقة.

كما ارتكبت قوات الاحتلال خرقاً برياً آخر في منطقة رأس الناقورة، عندما أقدمت آلية بوكلين معادية بعملية تجريف داخل الأراضي اللبنانية بعمق أربعة أمتار وبطول 200 متر وعمدت إلى اقتلاع الأشجار بالقرب من السياج الشائك.

وفيما أكد رئيس مجلس النواب نبيه بري خلال لقائه الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ديريك بلامبلي أن تصعيد «إسرائيل» يهدد عمل اللجنة الثلاثية ومهمّة اليونيفيل، دان رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان الخرق «الإسرائيلي» وطلب من وزير الخارجية جبران باسيل تقديم شكوى إلى مجلس الأمن ضد هذا الاعتداء «الإسرائيلي».

وقد دعا الرئيس بري لبنان إلى تجميد مشاركته في اجتماعات اللجنة الثلاثية لعدم جدواها في ردع «إسرائيل» عن هذه الأعمال العدوانية.

قرصنة المحكمة الدولية ضد «الأخبار» و«الجديد»

في هذا الوقت، تبدأ المحكمة الدولية اليوم، وفي خطوة خطيرة محاكمة جريدة «الأخبار» ممثّلة برئيس تحريرها ابراهيم الأمين وقناة «الجديد» ممثلة بنائب رئيس مجلس الإدارة كرمى خياط بحجة تحقير المحكمة ونشر لوائح شهود سريين ما يطرح علامات استفهام جديدة حول دور المحكمة والمهمة التي شكلت من أجلها، وهل أنها تفتش حقيقة عن قتلة الرئيس رفيق الحريري، أم أنها تمارس الدور الذي يخدم السياسة الأميركية والصهيونية في لبنان، من خلال استخدامها منذ إنشائها كورقة ابتزاز ضد المقاومة وقبل ذلك ضد سورية، واليوم ضد حرية الإعلام وما تقوم به من محاولات لكشف حقيقة الدور المغلوط الذي تلعبه هذه المحكمة المشكوك بها.

الأمين لن يحضر وخياط في لاهاي

وفيما تحضر الخياط أمام المحكمة في لاهاي بعد أن قررت محطة «الجديد» مواجهة هذه المحكمة في عقر دارها، أعلنت «الأخبار» أن رئيس تحريرها إبراهيم الأمين لن يمثل أمام المحكمة اليوم لعدم ردّها إلى طلب الأمين بتأجيل الجلسة. وحملت المحكمة المسؤولية الكاملة عن أي ضرر جسدي أو معنوي يصيب أياً من العاملين في المؤسسة، ولوحظ أن الوكالة الوطنية للإعلام تجاهلت بيان «الأخبار» ولم تنشره.

وبالتزامن مع انعقاد المحكمة، ينفذ في نقابة الصحافة منذ العاشرة والنصف ـ حيث ستمثل الزميلة خياط ـ اعتصام وطني وإعلامي حاشد ستشارك فيه عشرات الشخصيات السياسية والإعلامية، ومن المجتمع المدني رفضاً لسلوك المحكمة الدولية الساعي لقمع الحريات والإعلام في لبنان، وتضامناً مع «الجديد» و«الأخبار» خصوصاً ومع الحريات الإعلامية وحرية التعبير عموماً.

ملف السلسلة بين الإقرار والتصعيد

في شأن آخر، يدخل ملف سلسلة الرتب والرواتب في «عنق الزجاجة» مع انعقاد الجلسة التشريعية يوم غد وسط استمرار التباينات بين اللجنة النيابية الممثلة بشكل خاص بالكتل النيابية التابعة لفريق 14 آذار وبين وزارة المال وكتلتي التحرير والتنمية والوفاء للمقاومة حول بنود أساسية تضمنتها السلسلة، وفي الدرجة الأولى ما يتعلق بالتخفيضات التي أدخلتها اللجنة النيابية على رواتب المعلمين ودرجاتهم وعلى رواتب العسكريين، ما يشير إلى أن الغموض ما زال يلف مصير السلسلة والحقوق التي يمكن أن تقرها الجلسة العامة، وكل ذلك في ظل تهديد هيئة التنسيق النقابية بالذهاب نحو الإضراب المفتوح ومقاطعة الامتحانات الرسمية إذا ما جرى الأخذ بالتقرير الذي كانت وضعته اللجنة النيابية، على أن يشهد يوم غد، أي في اليوم نفسه لانعقاد الجلسة التشريعية إضراب عام شامل في القطاعين التربويين الرسمي والخاص والإدارات الرسمية، مع تظاهرة مركزية حاشدة من أمام مقر جمعية المصارف إلى ساحة النجمة واعتصامات في المناطق.

اجتماع الخليل واللجنة النيابية

وفي إطار المحاولات لردم الهوة بين ما تضمنه تقرير اللجنة النيابية وموقف وزارة المال، عقد أمس اجتماع بين وزير المال علي حسن خليل والنواب جورج عدوان وغازي يوسف وجمال الجراح، وأكد الوزير خليل الحرص على إقرار السلسلة بما يلبّي الحقوق وتحافظ على التوازن المالي والاستقرار، لكنه أشار بوضوح إلى استمرار الخلاف مع اللجنة النيابية حول بعض الحقوق.

وعلمت «البناء» من مصادر مطلعة ان الاجتماع الذي جرى بين الوزير خليل واللجنة النيابية تناول بشكل رئيسي وعلى مدى ثلاث ساعات موضوع الإيرادات لتأمين السلسلة ومناقشة بنودها، وخلص إلى تأكيدات مبدئية:

ـ وجوب إقرار السلسلة في جلسة الأربعاء حتى ولو امتدت لآخر الليل تفادياً لحصول مضاعفات سلبية في الشارع.

ـ إبقاء كلفة السلسلة قريبة من ألف و800 مليار، مع الأخذ في الاعتبار إجراء بعض التعديلات في الزيادات وتحديداً بالنسبة للمعلمين وإعطائهم الدرجات الست أو أقل.

ـ تبقى الزيادات بالنسبة للعسكريين وفق تقرير اللجنة النيابية.

ـ لا مفعول رجعياً للسلسلة.

تحضيرات نقابية ليوم الغضب

وبالتوازي مع هذا الحَراك النيابي والحكومي تحضيراً للجلسة التشريعية رفعت هيئة التنسيق النقابية من تحركها التصعيدي رفضاً لمشروع السلسلة كما جاء في تقرير اللجنة النيابية أو اللجان المشتركة، ونفذت اعتصاماً حاشداً أمس أمام وزارة الشؤون الاجتماعية وفي بعض المناطق. وأكد رئيس الهيئة حنا غريب أن الهيئة ستربح المعركة على رغم التخويف والتهويل. وقال لا تنازل عن زيادة الـ 121 في المئة. ومن جهته، أكد رئيس رابطة موظفي الإدارة العامة محمود حيدر أن يوم غد هو يوم الامتحان الكبير، مؤكداً المضي في الإضراب المفتوح إذا لم يؤخذ بكل الحقوق.

تساؤلات حول عودة نغمة التمديد

أما في شأن الاستحقاق الرئاسي، فلا مؤشرات جديدة توحي بإمكان حصول تغيير في الجلسة النيابية المخصصة يوم بعد غد الخميس لانتخاب رئيس للجمهورية، حيث من المؤكد أن الجلسة ستطير كسابقاتها لعدم اكتمال النصاب، لكن اللافت أمس ما نقل من أن نادر الحريري مدير مكتب رئيس تيار «المستقبل» نقل للبطريرك الراعي أن سعد الحريري لا يمانع في استمرار الرئيس ميشال سليمان في سدة الرئاسة بعد 25 أيار في حال لم يتم انتخاب رئيس جديد». وهو الأمر الذي لمّح إليه رئيس حزب الكتائب أمين الجميل بصورة غير مباشرة عندما أجاب رداً على سؤال حول إمكان بقاء سليمان في موقعه، فقال: «مهمتنا منع الفراغ وغبطته في هذا التوجه».

لكن قناة «الجديد» نقلت مساء أمس عن مصادر سعد الحريري نفيه أن يكون قد أبلغ الراعي أنه مع التمديد لسليمان».

إذاً فعشية جلسة الخميس، أخذت ملامح خطة تجاوز المهلة الدستورية من دون انتخاب رئيس الجمهورية تتكشّف أكثر فأكثر وفق سيناريو تعمل عليه دوائر خارجية بتنسيق مع جهات داخلية. وقد اتضح ذلك في اليومين الماضيين من خلال المواقف والتسريبات الإعلامية حول الحديث مرة أخرى عن محاولة التمديد للرئيس ميشال سليمان بحجة تفادي الشغور الرئاسي والكلام عما يسمى استمرار مهامه بعد 25 أيار الجاري، وكل ذلك يصب في إطار رمي الكرة إلى الآخرين، بينما الحقيقة هو تأخير هذا الاستحقاق والرهان على الوقت قبل حسم الأمور في شأنه.

مناورة «المستقبل»

إذاً، فهذا السيناريو يتضح من تصريحات صادرة عن تيار «المستقبل» أو ما نسب من معلومات حول إبلاغ نادر الحريري البطريرك الراعي أمس بأن سعد الحريري لا يمانع في استمرار سليمان بمهامه بعد المهلة الدستورية.

وفي هذا الصدد، قالت مصادر بارزة لـ«البناء» إنه إذا صح مثل هذا الكلام، فإن الحريري يطلق مناورة سياسية أولاً لاسترضاء بكركي والمسيحيين. وثانياً لرمي الكرة على الطرف الآخر، مع العلم انه يدرك استحالة حصول أي تعديل دستوري لصالح التمديد مهما قصرت الفترة الممددة.

وبالنسبة للتطورات في شأن الاستحقاق الرئاسي أيضاً، فإنه لم يسجل في الساعات الماضية أي جديد ما يعني أن جلسة الخميس المقبل لن تكون مختلفة عن الأسبوع الماضي، وبالتالي سيبقى موضوع انتخاب رئيس الجمهورية يراوح مكانه.

ماذا يحدث في قطر ... (تتمة ص1)

محبة كبيرة لأنه كان من موقعه كمسؤول عن الاستخبارات القطرية خلال لحظة انقلاب الأمير الأب على والده، أسدى له خدمات ساعدت على تكريس أسس عهده الداخلية. كما زار حمد بن جاسم الدوحة قبل نحو أربعة أشهر، واتسمت بلقاء مطول له مع الأمير الأب.

حرب الرسائل المشفّرة

وما كاد ينفضّ زفاف ابن الهديفي خلال زيارته الأولى حتى عادت قطيعة الشيخ تميم لتحاصر حمد بن جاسم. ومعها تجدّدت حرب إيصال الرسائل المشفّرة إليه، وكلها تنذره بأنه داخل دائرة استهداف الحكم الجديد.

أولى هذه الرسائل وصلته عن طريق نجله جاسم بن حمد، وهو رئيس مجلس إدارة أحد المصارف. وكان جرى الصيف الماضي استدعاؤه من قبل الأجهزة القضائية المالية للتحقيق معه بقضايا فساد مالية. لم يتمّ توقيفه أو توجيه أية تهمة محدّدة إليه، ولكن حمد بن جاسم المقيم في لندن، والذي اختبر خوض هذا النوع من حروب الرسائل المشفرة خلال مرحلة نفوذه، فهم جيداً الرسالة الموجهة إليه من خلال طريقة التعاطي مع نجله.

وبحسب مقربين منه، فإنّ حمد بن جاسم لايزال حتى هذه اللحظة يشعر بأنه يحظى بضمانة الأمير الأب غير المقتنع بنظرية نجله تميم بخصوص توجيه ضربات استباقية إليه؛ فالأب – بحسب هؤلاء – مقتنع بأنّ حمد بن جاسم لا ينوي العمل من أجل تقويض حكم تميم، وأنه ملتزم بصفقة خروجهما معاً من الحكم تلبية لاحتياجات شؤون على صلة بمصالح قطر العليا. ولكن تميم وأركانه المسكونين بروح مساءلته، وبخاصة آل العطية، يعتقدون انه يشكّل خطراً على العهد الجديد سواء بقيَ في قطر أو خرج منها، بل هم يرون أنّ خطره الخارجي عليهم هو أبعد أثراً وأقوى، نظراً إلى سعة آفاق علاقاته الخارجية. وعليه فإنّ المطلوب إنهاء كل بقايا نفوذه السياسي والاقتصادي في الداخل.

ملف غانم بن سعد

وبحسب معلومات لـ«البناء» فإنّ تميم وجه إلى حمد بن جاسم منذ وصوله إلى الحكم لغاية هذه اللحظة عدة لكمات قوية، كانت أولاها منذ بدء تحضيره ليخلف والده. فقبل نحو ستة أشهر على إعلانِ خروج حمد بن جاسم من السلطة، وكانت آنذاك بدأت نذر التحوّل السياسي داخل قطر تؤشر إلى أنها ستكون على حسابه، حرّك الأمير تميم ضدّه، وذلك من وراء كواليس سلطته الخفية حينها، قضية اختلاسات مالية باتت تعرف في الكواليس القطرية بـ«ملف غانم بن سعد». آنذاك تمّ استدعاء الأخير للمثول أمام لجنة تحقيق قضائية مالية. ولكن حمد بن جاسم وظف حينها نفوذه في السلطة وعاند رافضاً مثول بن سعد المحسوب عليه أمامها. غير أن رفضه هذا تبدّد فور خروجه من جنة الحكم.

والواقع أن صلة الربط بين بن سعد وبين حمد بن جاسم ليست خافية، فهو أحد أبرز الرجال المحسوبين عليه. وطيلة فترة نفوذه في السلطة كان يُنظر إلى بن سعد بوصفه أحد أهم واجهاته المالية المنفذة لطموحاته الخاصة والعامة. وكان حمد عيّن غانم رئيساً لمجلس إدارة شركة «بروة»، وهي شركة عقارية استثمارية، مملوكة من الدولة بحصة كبيرة إلى جانب مساهمين قطريين بحصص متفرّقة قليلة. وتبلغ نسبة استثمارات شركة «بروة» داخل قطر من مجمل محفظتها الاستثمارية 95 في المئة.

... وإلى شركة «بروة»، فإنّ حمد بن جاسم تخلّى عن منصب رئيس مجلس إدارة شركة «قطري للاستثمار» ليعيّن بن سعد في منصبه فيها. وتمثل هذه الأخيرة الصندوق السيادي القطري للاستثمار حول العالم.

ومنذ خروج حمد بن جاسم من الحكم، تتابع الجهات القضائية المالية القطرية تحقيقاتها مع غانم بن سعد بتهمة اختلاسات مالية ارتكبها خلال إدارته لهاتين الشركتين. ويبلغ حجم المبلغ المالي المتهم باختلاسه لها نحو 8 مليار دولار.

وتضمر هذه الاتهامات إلى بن سعد، قضية أنه كان يقوم بها لمصلحة حمد بن جاسم. وخلال بدايات الشتاء الماضي اختتم التحقيق معه بعد اعترافه بمعظم التهم الموجهة إليه، وبينها تحويل أموال من حساب الشركتين إلى حساب وهمي في الخارج، وقيامه بشراء ثلاثة فنادق في أمستردام وكان الفرنسية ومدريد. وتضمّنت التحقيقات معه تسجيل أنه رغم تصريح بن سعد بأنّ سبب شراء الفنادق هو الاستثمار لمصلحة شركة «قطري»، إلا أن الأخيرة لم تفد منها أبداً.

وتم قبل أشهر إطلاق سراح بن سعد بعد تنازله للدولة القطرية عن كل أملاكه في الخارج المقدرة بنحو خمسمائة مليون يورو. وهي جزء من مجمل الاختلاسات المالية المتهم بها، والتي اعترف بها جميعاً أمام محققي أجهزة القضاء المالي القطري.

ويوجد الآن بن غانم قيد الإقامة الجبرية، وإذا كان ملف اعترافاته باختلاساته المالية قد انتهى، فإنّ فتح ملف صلة هذه الاختلاسات بحمد بن جاسم لايزال معلقاً ومحلّ إرجاء مقصود من قبل الشيخ تميم. وبالنسبة إلى الشيخ حمد بن جاسم فإنّ المعادلة المعروضة عليه واضحة، ومفادها أنّ أيّ نشاط سياسي يقوم به سيقابل بفتح ملف اختلاساته المالية، وبكلام أدقّ إنشاء الربط الواضح بين ملف غانم بن سعد وحقيقة انه هو الجهة التي كانت تقف وراء كلّ ارتكاباته.

وإضافة إلى ملف غانم، بدأت خلال هذا العام، بتكليف من الدولة القطرية، شركات عالمية مالية متخصصة بالتدقيق في حسابات كلّ المؤسسات المالية والشركات التابعة بشكل مباشر وغير مباشر لدولة قطر حول العالم، وذلك كنوع من المطاردة الواضحة لتفاصيل النشاط المالي لحمد بن جاسم طوال مرحلة وجوده في السلطة، بوصفه كان العقل الذي يدير استثمارات قطر العالمية.

وخلاصة القول إنّ الشيخ تميم بصدد تكوين ملف اتهامي مالي كامل لحمد بن جاسم، لن يتردّد في فتحه ورفعه إلى القضاء في حال أبدى الأخير أي نشاط سياسي معارض له.

وعلى رغم ابتعاد حمد بن جاسم عن الدوحة إلا أن نفوذه داخل قطر لا يزال له وجود في غير مظهر: فداخل الديوان الأميري في قطر يوجد مكتب خاص من صلاحياته إعطاء الشركات عقود مقاولات. يُشاع انه لا يزال لحمد بن جاسم نفوذ فيه؛ وبإيحاء منه يتمّ إعطاء الشركات مشاريع بالتراضي (أفضل سعر). وهناك علامات استفهام الآن من أنه هو الجهة التي تقف وراء إعطاء هذا المكتب عقوداً بمليارات الدولارات لرجالٍ أعمال من آل الخياط من التابعية السورية. ويُقال أيضاً إن حمد منحهم الجنسية القطرية. وتركت هذه الواقعة استياء كبيراً من قبل الشركات القطرية لكونهم محرومين من تلزيم مشاريع يبرم المكتب الخاص الآنف ذكره عقودها. وتفيد أنباء كواليسِ المال والسلطة في قطر أن حمدٍ بن جاسم خرج سياسياً من الحكم ولكنه بقي اقتصادياً في البلد. وكدلالة لتأكيد ذلك يتمّ إيراد أن 60 في المئة من الاقتصاد القطري تشغله شركات ومصارف خاصة مرتبطة بحمد بن جاسم بهذا الشكل أو ذاك.

وما يخيف الحلقة الضيّقة حول تميم هو أن بن جاسم يستطيع متى أراد رمي البلد في أزمة اقتصادية كبيرة، كونه لغاية اللحظة لم يخسر ورقة نفوذه المالي والاقتصادي داخل قطر. وعلى رغم ما تمّ حتى اللحظة من مرحلة عهد تميم الفتية، لجهة تصفية مواطئ نفوذٍ حمد بن جاسم، إلا أن الأخير لا يزال اقتصادياً موجوداً بقوة داخل اقتصاد قطر الخاص والعام.

وكان حمد بن جاسم نجح في إحداث اختراق لكلّ مسار المطاردة والتحسّب الجاري ضدّه من الأمير الجديد. وتقول المعلومات إنه في إحدى زياراته إلى الدوحة التقى مطوّلاً بالأمير الأب، والموضوع الأساس الذي فاتحه به هو اعتزامه السعي إلى نيل منصب الأمين العام للأمم المتحدة، وطلب من الأمير الأب أن يضغط لتساعده الدولة القطرية في الكواليس السياسية العربية والدولية لنيل هذا المنصب الذي سيشغر بعد عامين.

وليس مضموناً أن يقبل تميم بنصيحة والده أن يساعد حمد بن جاسم على الجلوس على المقعد الأول في الأمم المتحدة، لاعتقاد الأول بأنّ كلّ قوة يضيفها الأخير له في أي منطقة في العالم ستزيد من إمكاناته المباشرة أو غير المباشرة على حماية نفوذه الاقتصادي أقله في قطر.

لا مغامرات

أضف إلى ذلك إن تميم هو في مرحلة من حكمه لا تسمح له بالمغامرة وترك أي شيء يمرّ من دون قياس معادلاته. فحمد بن جاسم ليس وحده من يشكل في وجهه قنبلة موقوتة قد تنفجر في أية لحظة، في ما لو تباطأ بنزع فتيلها. أيضاً داخل عائلة تميم الأمور ليست على ما يرام، أو هي على الأقلّ تحتاج إلى إعادة ترتيب على نحو يجعله مرتاح البال إلى مستقبل عهده.

وتبرز ضمن هذا السياق قصته مع شقيقه الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني، وهو كان ولياً للعهد قبل أن يقيله الأمير السابق لمصلحة تميم. ويوجد في ذاكرة آل ثاني سوابق انقلابية تبرّر لتميم الحذر من أخيه. ولم يتردّد تميم في ممارسة حذره من شقيقه. وكدليل على ذلك ما يُشاع عن إجراءات سيأخذها بخصوص منطقتي قتارة واسباير، الأولى هي عبارة عن حي مخصص للاهتمام بالفعاليات الثقافية (توجد فيه مكتبتان وقاعات ثقافية الخ...)، فيما الثانية مخصصة لاحتضان الاهتمامات الرياضية (اتحادات، أندية، الخ...) ويشغل منصب رئيس مجلس إدارة هاتين المنطقتين الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني عينه. وتسود إشاعات حاليا بأنّ تميم سيقصي أخاه لمصلحة الإتيان بشخص من آل العطية.

ثمة أيضاً داخل عائلته نوع آخر من المشاكل الحساسة والصامتة. فمثلاً حتى الآن ليس لتميم ولي للعهد، نظراً إلى أنّ نجله لم يتجاوز الست أو السبع سنوات، في حين أن شقيقه ولي العهد السابق أقيل من هذا المنصب. وهذا الفراغ على مستوى موقع ولي العهد، يخشاه تميم كونه قد يعيد فتح شهية شقيقه جاسم لملئه من جديد، لا سيما أنّ نجله لا يزال صغيراً في السن.

وإلى هذا التعقيد، تتعاظم على مستوى آخر الحساسية بين امرأتين تتنافسان على لقب السيدة الأولى. فالأميرة موزة والدة تميم وزوجة والده الأمير السابق والمتحدرة من عائلة المسند ذات النفوذ في منظومة أمن قطر لا تزال ترى نفسها السيدة الأولى. ولكن الشيخة جواهر آل ثاني، وهي زوجة تميم وابنة عمه في آن، لا يبدو أنها من النوع الذي يتساهل في حفظ مكانتها كسيدة قطر الأولى. وهي تريد أن يكون حجمها في السلطة بحجم موقعها كزوجة للأمير الجديد ومرتبتها كإحدى أفراد آل ثاني.

والواقع أن الصراع بين الوالدة والزوجة يتفاقم وسط بداية تباعد بين الأمير وأخواله (آل مسند)، هذا في وقت يقف الآن تميم أمام خيار تحاشي خوض حربين داخليتين في آن واحد، ما يضعه أمام سؤال صعب، وهو: أيّ من الخلافين عليه تجميده الآن: خلافه مع آل مسند أم خلافه مع الشيخ حمد بن جاسم؟؟

تقرير غربي ... (تتمة ص1)

3 – تضمّن التقرير بنوداً سياسية لم نتطرّق إليها.

4 – إن التقرير بمجمله كتب بصياغة جهاز عربي نظراً إلى بعض العبارات المستعملة في البنود السياسية والأمنية وتشير معطياته إلى أنه صادر عن الأجهزة السعودية أو عن بعضها.

5 – إننا نعلم بالتجربة خصوصاً في هذا الموضع الحساس حجم التنافس بين شركات تصنيع الأسلحة للحصول على حصة في هذه الصفقة، ومن هذا المنطلق يمكن أن أكون قد رميت الكثير من المعلومات والاتصالات في هذا الموضوع بسبب وضوح عملية التلاعب التجاري من جانب المتصل، وآثرت متابعة الجانب التقني للأسلحة لسبب واحد هو أنها قد تشكل خطراً على حياة جنود الجيش اللبناني الذين سوف يتسلّمونها.

6 – إن شركة (أس أم أن) لم تردّ على تساؤلاتنا على رغم وعدها بذلك.

ونختار من التقرير بعض النقاط التالية:

في النقطة الرابعة يقول التقرير:

أعطال في شبكة برنامج (ب ر 42)

في العامين 1999 — 2001 سلمت شركة (أس أم أن) 8 زوارق دورية هجومية (بر42) وزن 245 طناً بتسليح أساس عبارة عن مدفع عيار 76 ملم وأربعة مدافع بحر بحر من طراز (سي سكوا)، لقد بنيت هذه الزوارق بطريقة سيئة بسبب عملية شحن زائد في الأعلى، وهذا ما أدى إلى عدم توازن كبير، حتى في الخليج الذي هو بحر مغلق لم تكن تظهر هذه الزوارق ثباتاً في البحر، لقد عانت الطواقم الكويتية من مصاعب كثيرة في إيصال الزوارق من مرفأ (شاربور) في فرنسا إلى الكويت، بينما لم يكن نظام القتال جديراً بتلبية المتطلبات العملية الموعودة.

ولزم الأمر ورشة إعادة تأهيل لمدة خمس سنوات بين 2009 و2014 بسبب عدم أهلية نظام القتال.

في النقطة رقم 5 يقول التقرير:

إنّ قدرة مكاتب الدراسة في شركة (أس أم أن) محدودة بسبب نقص الكادر البشري ونقص المعرفة التقنية، هذه المكاتب منهكة حالياً في تطوير زوارق دورية من طراز (ايغل 43) لمصلحة موزمبيق حيث التطوير غير العادي يحتاج إلى دراسات طويلة ومكلفة. هذه الطرادات المبتكرة في هيكلها، في مولداتها الكهربائية وفي لوحاتها الكهربائية ستتمّ عبر شركة (أش 2 أكس) ومن ثم سيتمّ تحويلها إلى شركة (أس أم أن) التي ستقوم بإنهائها وعملية تسليحها، والعمل الذي سيستكمل يتضمّن قدرة المركب على مواجهة المحيطات وعملية دمج الأنظمة على متن المركب.

إنّ مشروع (أف أس 56) ليس سوى زورق من ورق حيث يمكن لنا أن ننتظر صعوبة في تنفيذه، خصوصاً أن تجربة (طرادات باينوناه) لن يكون بالإمكان استخدامها لأن عملية دمج هذا النظام لم يتمّ تلزيمها لشركة (أس أم أن) التي لم تكن مسؤولة في هذا البرنامج سوى عن الهيكل وعن الدفع.

ومن المعروف أن عملية دمج الأنظمة المختلفة للملاحة والقتال، خصوصاً عندما يكون مركزهم في هيكل صغير الحجم، تظهر صعوبات مختلفة بينها التشويش بين أنظمة الراديو والرادار، إنّ المعدات المفترضة ستكون متماسكة مع مركب أكبر حجماً. إنّ وضع ودمج هذا الكمّ من الأنظمة على هيكل سفينة بوزن 500 طن فيها استحالة عملية، خصوصاً حالات التشويش التي ستنتج عن تقارب أنظمة البث الخاصة بالراديو وبالرادار التي ستكون عملية السيطرة عليها صعبة جداً، إن غزارة الأنظمة المرتقبة تحتاج هيكل سفينة بطول 100 متر وبوزن أقله 1400 طن.

(نذكر أن الأنظمة المنتظرة على سفن (أف أس 56) نظام إدارة عمليات، مدفع أساس عيار 76 ملم مربوط بنظام قذف بوسائل كهربائية بصرية ونظام مراقبة يعمل بالأشعّة تحت الحمراء، مدفعان متوازيان يعملان بنظام تلفزيوني عيار 20 ملم، 8 صواريخ بحر بحر طويلة المدى، نظاما صواريخ مضادة للطائرات مدى قصير جداً، ونظاما قاذفات شرك)

صعوبات متوقعة عند الوضع في الخدمة:

نقطة ضعف أخرى في المفهوم، وهي غياب أي بصيرة في دمج نظام طائرات من دون طيار، المهمة منذ اليوم في عملية السيطرة على الحدود المائية، وضمان عمل دولة في البحر، وضمان عمل دائم في المراقبة البحرية، في اعتراض المهرّبين، وضدّ الهجرة غير الشرعية.

الخارجية السورية ... (تتمة ص1)

وختمت بالقول إن «حكومة الجمهورية العربية السورية إذ تضع هذه الوقائع بتصرف مجلس الأمن، تتطلع إلى صدور إدانة جدية من المجلس لهذه الجريمة وإلى اتخاذ إجراءات فورية للضغط على الدول الداعمة للإرهابيين في سورية لوقف جرائمهم ضد سكان مدينة حلب، وضد المواطنين السوريين عموماً الذين يطاولهم إرهاب المجموعات المسلحة ومن يدعمها بشكل يومي».

ميدانياً، واصل الجيش السوري عملياته العسكرية في ريف دمشق، واستهدفت وحداته تجمعات المسلحين في مناطق جوبر ومحيط المليحة ووادي عين ترما، فيما استهدفت مدفعيته تحركات المسلحين وخطوط إمدادهم في مناطق زبدين ودير العصافير وسقبا.

إلى ذلك، نفذت وحدات من الجيش عمليات في مناطق عدرا العمالية ومزارع عالية في دوما ومناطق جيرود والضمير، استطاعت خلالها قتل عدد من المسلحين وتدمير آليات لهم.

وفي حلب، استهدف الجيش تجمعات المسلحين وتحصيناتهم في مناطق دير حافر وعربيد والمدينة الصناعية في الشيخ نجار وحندرات والجبيلة والليرمون وكفر حمرا ومعارة الارتيق وبعيدين وبيانون والراشدين وبني زيد، في مدينة حلب، فيما دارت اشتباكات عنيفة بين الجيش السوري والمسلحين على محاور الراشدين والعامرية والليرمون وجمعية الزهراء.

المثقّفون العرب ... (تتمة ص1)

هذا مطبّ أساسي ورئيسي وقع فيه هذا النسق، وأوّله أنه لم يستطع أنٍ يفرّق بين «النمط» الذي أنتج «السلطة» و«دور» هذه «السلطة»، إذ غرق كثيراً وبعيداً في «النمط»، خاصة لجهة الفكرة التي سُوّقت في السنوات القليلة حول «الديمقراطية» وملاحقاتها، إذ نظّر لها طويلاً باعتبارها المخلّص للأمة، في حين أنّه لم يتوقف عند معنى «بيئة الديمقراطية»، وهي العنصر الأساسي لقيام الديمقراطية ذاتها، إذ لا ديمقراطية من دون بيئة لها...

كما ركّز هذا النسق على فكرة «الاستبداد» باعتباره استبداد «السلطة» وليس استبداد الاحتلال، بينما كان بعيداً جداً عن فكرة «التحرير» وفكرة «المقاومة»، حتى غدت مثل هذه المفردات الأخيرة عالة على المثقف وتهمة له.

وهو النسق ذاته الذي ساوى في هذا السياق بين أنظمة وسلطات متناقضة تماماً، من ناحية الدور الذي لعبته وتلعبه، وأخذ بذلك الوعي الجمعي لدى الجمهور العربي في اتجاه «النمط» الذي أنتج هذا أو ذك «النظام»، وهي محاولة جاهدة لإيجاد تجانس افتراضي بين بعض النظم العربية التي كانت تزحف في اتجاه مشروع بعينه، هو مشروع الإلحاق العربي بفكرة «الشرق الأوسط الجديد»، وأساسه «السلام» مع كيان الاحتلال، ونظم أخرى كانت تشكل في أدنى حالاتها عائقاً في وجه إمرار هذا المشروع.

المثقفون العرب تجاوزوا جميع حدود الواقعية. لقد انخرطوا في مشروع الوهم الذي تشكل على أكتاف مال عربي ينمو في ظلّ محيط من النفط العربي، فأفضل القصائد التي تكتب في الحرية كانت تلقى من فضائيات النفط العربي، لكنها تتغنى بـ«حرية العراقيين» على سبيل المثال، وتتغنّى بـ«حرية السوريين» أو «حرية المصريين»، لكنها لا تقول شيئاً عمّا يحصل في خليج النفط وخليج الجهل والأمية والطغيان!

المثقفون العرب الذين «هربوا» من قمع السلطات، على حدّ زعمهم، ذهبوا في اتجاه الخليج وفي اتجاه النفط، باعتبار أنّهم يعانون في بلادهم من قمع «السلطات»، كي يجنوا ويكافأوا على مواقفهم تلك، وكي يضعوا مثل هذه المواقف في بازار الاستهلاك والسمسرة!

لذا نراهم من واحات الخليج يهتفون للحرية وللديمقراطية، ويتغنون بـ«الثورات العربية»، ومن «ساحات الحرية» في مملكة آل سعود يهتفون لـ«الثوّار السوريين» المطالبين بالحرية وتداول السلطة، ومن «ساحات الحرية» في «جمهورية قطر الديمقراطية العظمى» ينادون بانتصار «الثورة» في مصر!

أضحى المثقفون العرب يقودون ثورات «الربيع العربي» بالقطعة وبالساعة وباليوم، ويصرفون كلامهم بالكيلو، وبكلّ سعر جديد للدولار وفق عملاتهم المحلية، ووفق حجم الدم والدمار والتدمير الذي لحق، أو سيلحق، ببلادهم، إذ غدت وظائفهم تتجلى في البحث عن مفردات شتائم ونيل من أنظمة وأنساق سياسية وثقافية بعينها...

لقد غدا اليساريون إسلاميين وتكفيريين، يصفقون لـ«الجولاني» ويهتفون لـ«البغدادي» ويرقصون لـ«الشيشاني»، تحت يافطة الواقعية السياسية التي نشأت، بفضل تطوّر مشهد «ثورات» ما سموّه بـ«الربيع العربي»!

والقوميون منهم تحالفوا مع المال العربي، وتغنّوا بعبد الناصر «الدوحة»، وقدّموه فاتحاً عربيّاً وناصراً للفقراء العرب والمحتاجين، ورائداً قوميّاً لوحدة الأمّة والدفاع عنها، وأميناً على القضية العربية وحقوقها!

أنتج لنا هؤلاء ثقافة استعباد، وثقافة استرزاق، ونقلوا الفكر كي يغدو ممسحة في عتبات سلاطين وأمراء الجهل والتبعية، وسطّحوا المعرفة والعقل تحت نعال مال النفط العربي ومطرقته، وجعلوها ملحقاً مزاجيّاً وذرائعياً لحكام «جمهوريات الخليج العظمى»!

خالد العبّود

الرئاسة ستنتظرون ... (تتمة ص1)

يعوق التفاهم اللبناني الداخلي ارتباط فريق لبناني رئيسي بحلف العدوان على سورية، وتمسكه بالعداء النافر لمحور المقاومة في المنطقة، وعدم قيامه بأيّ مراجعة جدية لخياراته ورهاناته الخاسرة، فالخطوات التي اتخذها هذا الفريق للتخفّف من عدّة التورّط في سورية فرضها الميدان السوري بعد معارك القلمون وريف حمص الغربي، بما رتّبه من توازنات لبنانية، وقد أثمر ذلك التغيير طلبات أميركية صريحة برفع الغطاء عن جماعات التكفير والإرهاب خشية انتقال الأخطار إلى الساحل الغربي لحوض المتوسط بعد انسداد الممرات إلى سورية عبر البقاع والشمال.

الاستعصاء الدولي الإقليمي المستمرّ هو في حالة تصاعد ومساره ليس متراجعاً وفقاً لمؤشرات أزمة أوكرانيا، ومن أخطر مظاهره تمادي حماقة العقوبات الغربية على روسيا التي باتت شريكاً مباشراً مع سورية وإيران والمقاومة اللبنانية في توازنات الشرق العربي، بينما تواصل حكومات حلف العدوان على سورية بذل جهودها لإطالة أمد استنزاف الدولة الوطنية السورية وعرقلة نهوضها بعد صمودها كمحور لمنظومة المقاومة، فعلى الرغم من الهزائم المتلاحقة للعصابات الإرهابية في سورية لم تدخل الولايات المتحدة وحكومات الناتو والحكومات السعودية والقطرية والتركية حالة التراجع أو حتى المراجعة، رغم كلّ ما يُثار من أوهام في هذا الشأن، كانت ولا تزال أقرب إلى التمنيات والوقوع في حبائل المناورات المسمومة.

إنّ جلّ ما يمكن استنتاجه من القرارات والتدابير المتخذة على عجل في الدول التي تورّطت بالعدوان على سورية هو العمل الحثيث لحماية أمنها الداخلي من تداعيات هزائم الإرهابيين التكفيريين ومن أخطار ارتدادهم نحو دول المصدر التي أرسلتهم ورعتهم ولا تزال تقدم إليهم المال والسلاح والمعونة الاستخبارية لاستنزاف سورية بكلّ وقاحة.

الولايات المتحدة تمنع التجاوب السعودي مع المبادرات الإيرانية المتلاحقة، بينما تسعى إلى تكييف بنية الحكم السعودي وتأهيله لتجاوز حالة الشيخوخة التي بلغها مع ضمور نفوذه الإقليمي نتيجة الفشل في سورية، وبفعل التحوّلات الجارية في العراق واليمن والبحرين، وإثر الهزة الخطيرة داخل مجلس التعاون الخليجي تحت وطأة التوزيع الوظيفي للمهمّات الإقليمية بقرار أميركي.

التوقيت الذي قد تسلّم فيه واشنطن بسقوط مشروعها على نحو يتيح الكلام عن تفاهمات محتملة بينها وبين طهران وموسكو تشمل المنطقة، وقد تطول لبنان بنتائجها، يرتبط بمسار المقاومة السورية للعدوان، وبنتائج الحسم الميداني والدستوري الذي يدخل فصوله الأهمّ مع الانتخابات الرئاسية، وعلى امتداد الأشهر الفاصلة حتى نهاية السنة الجارية، كما أنه مرتبط عضوياً بحوادث أوكرانيا، وبالمفاوضات التي تخوضها إيران حول ملفها النووي السلمي، والترابط الوثيق بين أطراف محور المقاومة، ورفض الهيمنة في المنطقة والعالم، يقود إلى الاستنتاج أنّ انتظار تبلور المخاض الدولي والإقليمي سيطول ومعه أزمة الاستحقاق الرئاسي، ما لم تتبلور إرادة لبنانية قادرة على كسر الحلقة المفرغة بالربط بين الرئاسة وتلبية متطلبات الإصلاح الدستوري والسياسي والاقتصادي الاجتماعي.

غالب قنديل

مصر تُفكّك 40 خلية إرهابية»

أكد وزير الداخلية المصري محمد إبراهيم أن أجهزة الأمن المصرية قبضت خلال الفترة الماضية على ما وصفه بـ 40 خلية إرهابية مفترضة تضم 225 متهماً بالاعتداء على المنشآت الشرطية والمؤسسات العامة والمباني الحكومية.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقده وزير الداخلية أمس، أكد فيه أن «الأجهزة الأمنية المصرية استطاعت توجيه ضربات استباقية إلى الإرهاب من خلال اكتشاف 11 مصنعاً لتصنيع الأسلحة والقنابل محلية الصنع بطريقة غير مشروعة، وإلقاء القبض على 3 من كوادر تنظيم أجناد مصر الذي قال وزير الداخلية إنه متفرع من تنظيم أنصار بيت المقدس.»

وعرض الوزير خلال المؤتمر الصحافي بعض المقاطع المصورة التي تضم اعترافات المتهمين الثلاثة مع لقطات تبرز تمثيلهم لبعض الجرائم.

إعلانات رسمية

إعلان تلزيم

تجري لجنة المناقصات في الجامعة اللبنانية مناقصة عامة لتلزيم شراء تجهيزات للمكتبة وتجهيزات للطلاب ومفروشات وباركيه وتجهيز قاعتين للمسرح لزوم معهد الفنون الجميلة ـ الفرع الثاني، على أساس سعر يقدمه العارض، وذلك في مبنى الإدارة المركزية للجامعة اللبنانية ـ المبنى الزجاجي ـ المتحف.

اليوم الثلاثاء الواقع فيه 2014/6/3 الساعة 14.30 الرابعة عشر والنصف سنة 2014 من شهر حزيران

لصالح الجامعة اللبنانية، معهد الفنون الجميلة ـ الفرع الثاني.

تقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الإطلاع والحصول عليه لدى أمانة سر معهد الفنون الجميلة ـ الفرع الثاني

العنوان: فرن الشباك

مكتب السيد: طانيوس شديد

يجب أن تصل العروض وطلبات الاشتراك في المناقصة إلى قلم الدائرة الإدارية المشتركة في رئاسة الجامعة قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الاثنين الواقع فيه 2014/6/2 وذلك أثناء الدوام الرسمي.

بيروت في: 8 أيار 2014
رئيس الجامعة اللبنانية
عدنان السيد حسين
التكليف 845